



قطاع البتروكيماويات يتقدم أرباح الربع الثالث

سجلت شركات المساهمة نتائج جيدة خلال الربع الثالث وبلغ إجمالي صافي أرباحها 26 مليار ريال مرتفعاً بواقع 22,3 بالمائة مقارنة بأرباح الربع المماثل من العام الماضي وبواقع 0,6 بالمائة مقارنة بالربع الثاني من العام الحالي، وهو أعلى مستوى أرباح منذ الربع الثاني عام 2008 جاء معظمه من قطاع البتروكيماويات. فإذا ما استبعدنا هذا القطاع فإن نسبة النمو السنوي لا تتعدى 1,8 بالمائة. إلا أن "تاسي" لم يستجب لتلك النتائج الجيدة وظل يتداول في نطاق ضيق طيلة أكتوبر.

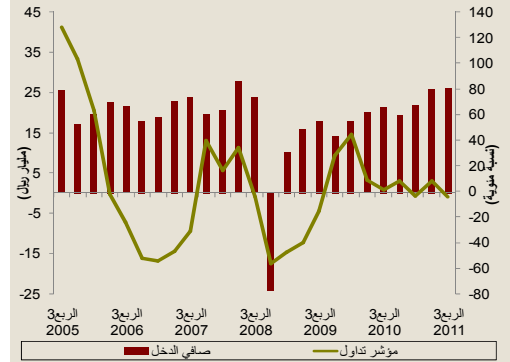
وقد جاءت أرباح قطاع البتروكيماويات قياسية في الربع الثالث مرتفعة بنسبة 66 بالمائة حسب المقارنة السنوية بسبب ارتفاع أسعار المنتجات بالدرجة الأولى ثم بفضل زيادة حجم الإنتاج وخاصة من شركتي ينساب وسبكيم، اللتان لم يتأثر حجم مبيعاتهما كثيراً بالضعف في الاقتصاد العالمي خلال ذلك الربع. كذلك حققت شركة سابك أرباحاً قياسية ساهمت بنحو 73 بالمائة من إجمالي عائدات القطاع.

إذا استبعدنا قطاع البتروكيماويات نجد أن أداء القطاعات الأخرى جاء ضعيفاً جراء تأثيرها بنتائج قطاع الاتصالات الذي سجل أكبر تراجع في أرباحه على أساس سنوي منذ تحرير القطاع نتيجة لتكبد شركة الاتصالات السعودية خسائر بقيمة 789 مليون ريال في أسعار الصرف كسبب رئيسي، حيث لدى شركة الاتصالات السعودية عمليات في كل من الهند وماليزيا واندونيسيا وتركيا والكويت والبحرين تأثرت بالتذبذبات الحادة في أسعار الصرف؛ فعلى سبيل المثال انخفضت قيمة الليرة التركية مقابل الريال بنسبة 15 بالمائة في الربع الثالث. رغم ذلك، سجلت الاتصالات السعودية أرباحاً، على النقيض من شركة زين التي تخطت مطلوباتها الجارية موجوداتها الجارية، وشركة اتحاد عذيب التي تأكل رأسمالها بفعل الخسائر.

وشهدت عشر من قطاعات السوق الثلاثة عشر المتبقية نمواً في أرباح الربع الثالث حسب المقارنة السنوية كما سجلت 113 شركة من شركات المساهمة البالغ عددها 147 نمواً ايجابياً مقارنة بـ 115 شركة في الربع الثاني. احتل قطاع التطوير العقاري المركز الأول كأسرع القطاعات نمواً وارتفعت أرباحه بنسبة 81 بالمائة تحقق معظمها من شركتين هما "إعمار المدينة الاقتصادية" التي بدأت مرحلة بيع الوحدات السكنية وتمكنت من إعادة هيكلة تكلفة أعمال التشييد التي تنفذها و "طيبة" التي تحصلت على إيرادات غير متكررة من صفقة بيع قطعة أرض في المدينة المنورة.

ارتفعت أرباح قطاع التشييد بأكثر من 30 بالمائة بفضل قوة الطلب وارتفاع أسعار مواد البناء نتيجة لزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على مشاريع البناء. أما قطاع البنوك فنمت أرباحه بنسبة 29 بالمائة نتيجة لتراجع مخصصات الديون غير العاملة كسبب رئيسي مدعومة بانخفاض عمليات الإقراض. ورغم تباطؤ أرباح قطاع التجزئة لكنها لا تزال قوية عند مستوى 21 بالمائة حيث لا يزال هناك باقي أثر لمنحة موظفي القطاع العام؛ فعلى سبيل المثال ارتفعت أرباح شركة فتحي المتخصصة في بيع السلع الكمالية بالتجزئة بنسبة 115 بالمائة على أساس سنوي بينما ارتفعت أرباحها على أساس فصلي بنسبة 371 بالمائة.

صافي الأرباح الفصلية وتاسي



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:
بول غامبل
رئيس الدراسات والأبحاث
pgamble@jadwa.com

و:

قاسم عبد الكريم
الرئيس المشارك
gabdulkarim@jadwa.com

أو:

براد بورلاند، CFA
رئيس الدائرة الاقتصادية والأبحاث
jadwaresearch@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 1 279-1111

الفاكس +966 1 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com



الأرباح الصافية لشركات المساهمة نسبة مئوية

التغير الفصلي	التغير السنوي	التغير الفصلي	التغير السنوي	
4.7	24.5	-4.9	29.3	المصارف
-31.5	1.7	4.9	66.4	البتر وكيمويات
-33.5	31.3	-21.3	26.8	الأسمنت
-1.0	80.8	46.7	21.4	التجزئة
-45.7	-45.0	60.5	-6.1	الطاقة
-46.5	4.1	23.1	7.5	الزراعة والغذاء
16.2	27.4	-22.8	-41.1	الاتصالات
0.6	22.3	249.1	-53.5	التأمين

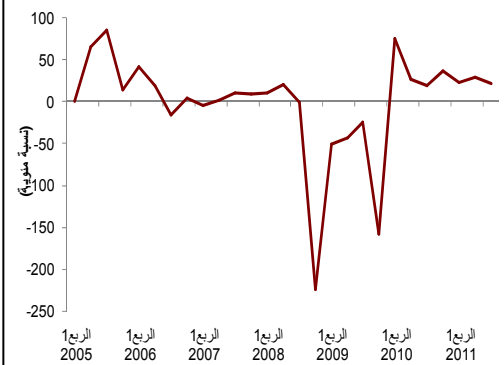
أقل مستويات الأداء كان من نصيب قطاع التأمين الذي هبطت أرباحه بنسبة 53 بالمائة نتيجة لتأثره بالمخصصات التي جنبها للديون المشكوك في تحصيلها تمثيلاً مع سياسة مؤسسة النقد "ساما" التي تم تطبيقها منذ بداية العام. احتل قطاع النقل المرتبة الثانية في قائمة القطاعات الأضعف أداءً بسبب الهبوط الحاد في أرباح الشركة الوطنية للنقل البحري الذي جاء نتيجة لانخفاض أجور الشحن جراء زيادة طاقة الشحن العالمية وارتفاع تكاليف الوقود وانتهاء بعض العقود لدى الشركة. قطاع الطاقة سجل تراجعاً بالمثل وانخفضت أرباحه بواقع 6 بالمائة بسبب تراجع مستوى استخدام أجهزة التكييف نتيجة انخفاض درجات الحرارة الصيف الماضي (تهيمن عليه شركة الكهرباء السعودية).

من التطورات الهامة في نتائج الشركات ظهور أول دليل على أن برنامج "نطاقات" الذي تم وضعه لتنظيم سوق العمل بدأ يؤثر على أرباح الشركات، حيث يفرض هذا البرنامج استيفاء مستوى معين من السعودية على كل شركة يتفاوت من صناعة إلى أخرى وذلك بنهاية نوفمبر وإلا فسوف تخضع لقيود فيما يتعلق بتوظيفها للأجانب. وقد أشارت شركة الخضيري إحدى شركات قطاع التشييد والتي تراجعت أرباحها إلى النصف (سواء على أساس المقارنة السنوية أو الفصلية) إلى أن ارتفاع تكاليف العمالة بسبب برنامج نطاقات قد ساهم في ذلك. ومن المتوقع أن ينعكس برنامج "نطاقات" على تكلفة المرتبات واستقطاعات التأمين التي تدفعها الشركات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (المختصة بتقاعد منسوبي القطاع الخاص) وكذلك الصرف على التدريب.

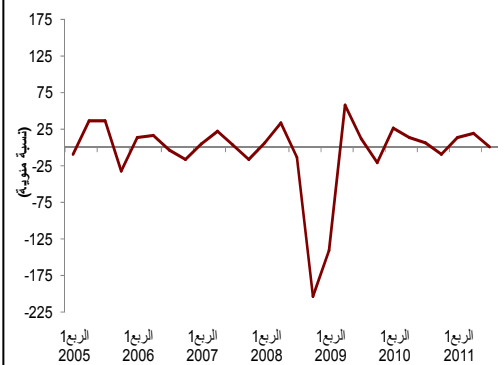
يأتي تباطؤ نمو الأرباح الفصلية الصافية إلى 0,6 بالمائة متوافقاً مع النمط الموسمي، حيث يمثل الربع الثالث ذروة الصيف الذي تتناقص خلاله الأنشطة خارج المباني وتساير الأسر في عطلات ممتدة، عدا أنه تزامن في السنوات الأخيرة مع شهر رمضان الذي تقل خلاله ساعات العمل وتتدنّى فيه إنتاجية العمال. ويتجلى هذا التأثير بوضوح في أداء قطاعي التشييد والاستثمار الصناعي اللذين انخفضت أرباحهما بأكثر من 30 بالمائة حسب المقارنة الفصلية. كذلك أدى التراجع في نشاط البناء والتشييد وصعوبة عملية خلط الأسمنت في درجات الحرارة المرتفعة إلى انخفاض مبيعات الأسمنت، لذا يأتي تراجع أرباح هذا القطاع بنسبة 21 بالمائة على أساس فصلي متمشياً مع النمط الموسمي.

بالمقابل يشهد الصيف ذروة استخدام أجهزة التكييف ما يجعل قطاع الطاقة يحقق أداءً جيداً خلال الربع الثالث على الدوام كما حدث هذا العام حيث قفزت الأرباح الفصلية للقطاع بنسبة 61 بالمائة. وسجل قطاع التأمين الذي ارتفعت أرباحه بنسبة 249 بالمائة أسرع معدل نمو على أساس فصلي، ويشير هذا التدبذب إلى أن شركات التأمين تتبنى طرقاً مختلفة في تسوية مخصصات الديون المشكوك فيها. أيضاً تأثر النمو الفصلي لقطاع التجزئة بالعوامل الموسمية رغم ارتفاعه، وذلك لأن مبيعات المستلزمات المدرسية للعام الدراسي الجديد التي تعتبر المصدر الرئيسي لإيرادات الشركات الأكبر في القطاع تحقق خلال الربع الثالث.

التغير السنوي في صافي الأرباح



التغير الفصلي في صافي الأرباح





موجز سوق الأسهم

اتسم أداء "تاسي" بالثبات بصورة عامة خلال أكتوبر، حيث ارتفع المؤشر بنسبة 1,8 بالمائة وظل يتداول في نطاق يتراوح بين 5,975 و 6,240 نقطة منذ النصف الثاني لشهر أغسطس، وسجل قطاع التأمين الذي سيطرت شركته على التداول أفضل أداء (أنظر أدناه). باستثناء هذا القطاع تتحرك القطاعات عموماً وفقاً لنتائج الربع الثالث، ورغم أن النتائج جاءت جيدة لكنها لم تُحدث أي انتعاش في السوق مع إن الكثير من الأسواق العالمية سجل ارتفاعاً من خانتين خلال الشهر بسبب تحسن مستوى الثقة لدى المستثمرين بعد ارتياحهم لخطة زعماء منطقة اليورو لمعالجة مشكلة الديون التي تعاني منها بعض دولهم.

استحوذت شركات التأمين على حصة كبيرة من التداول خلال الأسابيع الماضية لا تتناسب مع حجمها، حيث شكل التداول في أسهم شركات التأمين خلال أكتوبر ككل نسبة 36 بالمائة من إجمالي التداول رغم أنها تمثل فقط 2 بالمائة من القيمة الإجمالية لرأس المال السوق. سجل إجمالي صفقات سوق الأسهم أعلى مستوى له منذ يوليو 2009 بفضل الارتفاع الكبير في القيمة المتداولة لأسهم شركات التأمين، وعادة ما يستهدف المضاربين شركات التأمين لكن نسبة التداول في أسهمها خلال أكتوبر جاءت غير مسبوقه. ورغم أن التداول في القطاعات الأخرى تأثر جراء الحذر خلال الفترة التي تسبق إغلاق السوق خلال عطلة عيد الأضحى لمدة أسبوع، لكن لا يكفي ذلك لتبرير الارتفاع الهائل للتداول في شركات التأمين. وقد ذكرت هيئة سوق المال أنها تراقب الوضع.

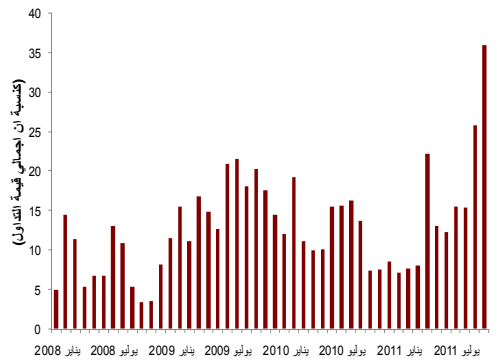
فاقت المشتريات الصافية للمستثمرين الأجانب عبر اتفاقيات مبادلة مبيعاتهم لأول مرة منذ ثلاثة أشهر في أكتوبر. وجاءت المشتريات الصافية التي بلغت 325 مليون دولار الأعلى منذ أبريل بينما جاء إجمالي المبيعات الأدنى منذ سبتمبر من عام 2010. وتعكس هذه التدفقات النتائج المعقولة للشركات خصوصاً في قطاعات البتروكيماويات، إضافة إلى تحسن الثقة على المستوى العالمي خلال الشهر الذي شهد مكاسب كبيرة في الأسواق العالمية وأسعار قوية لأسعار النفط. أما بالنسبة للسنة ككل فقد فاقت مبيعات المستثمرين الأجانب مشترياتهم بما يبلغ 1,1 مليار دولار، ما يعكس حالة الحذر نتيجة عدم اليقين من أوضاع الاقتصاد العالمي وبعض الإحباط من أداء "تاسي".

يعتبر إدراج شركة أسمنت حائل في منتصف أكتوبر الثالث والأكبر ضمن الاكتتابات التي تمت هذا العام حيث بلغ حجمه 490 مليون ريال. وقد قفز سعر السهم في اليوم الأول للتداول كما هو شائع في معظم الاكتتابات الجديدة مرتفعاً بنسبة 26 بالمائة يوم 16 أكتوبر، ويتداول الآن بسعر يربو قليلاً عن هذا المستوى. هناك اكتتابات أخرى مقرر هذا العام وقد أعلن مؤخراً عن اكتتاب شركة إكسترا المتخصصة في مبيعات الإلكترونيات بالتجزئة، لكن نتوقع أن عدد الاكتتابات الجديدة ربما يكون الأدنى هذه السنة وذلك منذ عام 2005. وبشكل تذبذب السوق وتدني قيم الأسهم أهم عاملين يؤثران على شهية الشركات المحلية ل طرح أسهمها في اكتتاب عام.

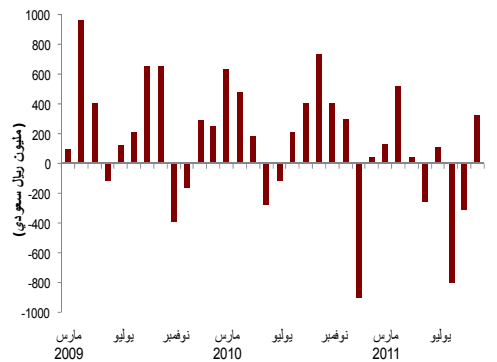
مؤشر تاسي



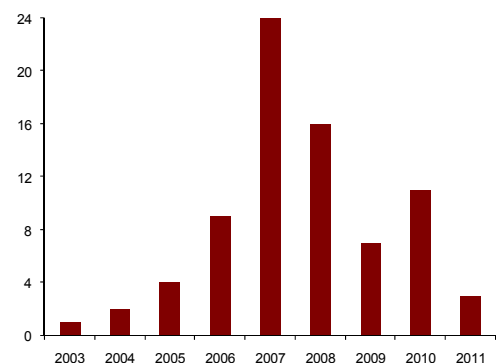
التأمين كنسبة من إجمالي التداول



صافي المشتريات عبر اتفاقيات مبادلة



عدد الاكتتابات الجديدة





أسواق النفط تحت المجهر

تراجع إنتاج النفط السعودي بعد عودة الهدوء إلى ليبيا

ارتفع إنتاج المملكة من النفط هذا العام إلى مستويات لم يبلغها منذ فترة طويلة بهدف تعويض النقص الناتج عن انقطاع النفط الليبي. وتشكل زيادة إنتاج النفط عاملاً رئيسياً وراء توقعاتنا بأن يتجاوز معدل نمو الاقتصاد السعودي هذا العام مستوى 7 بالمائة. لكن نتيجة لعودة الاستقرار إلى ليبيا وبالتالي زيادة حجم إنتاجها من النفط، فإن المسار الذي ستتخذه عمليات خفض إنتاج النفط في المملكة ستعكس على النمو خلال العام القادم وكذلك عام 2013. ونفترض أن المملكة سوف تحاول ضبط حركة إنتاجها بحيث لا يؤثر ذلك سلباً على أسعار النفط العالمية.

تتباين التوقعات فيما يختص بمدى سرعة استعادة ليبيا لمستوياتها الإنتاجية التي سادت قبل الأزمة والتي تبلغ 1,6 مليون برميل في اليوم. وتشير التقارير إلى أن معظم البنيات التحتية لعمليات الإنتاج والتصدير لم تتأثر بدرجة كبيرة وأن الإنتاج قد ارتفع بنحو 350,000 برميل يومياً في مطلع أكتوبر. لكن تعتمد ليبيا بدرجة كبيرة على الدعم الخارجي في صناعتها النفطية وهناك حاجة إلى تحسين الوضع الأمني قبل العودة الكاملة لعمال النفط الأجانب. تستهدف شركة النفط الوطنية الليبية إنتاج 700,000 برميل يومياً بنهاية هذا العام واستعادة كامل مستويات إنتاجها لما قبل الأزمة بحلول مطلع عام 2013؛ غير أن بعض المحللين المستقلين يستبعدون العودة الكاملة لذلك المستوى قبل نهاية عام 2014.

لكن الوتيرة التي ستخفض بها المملكة حجم إنتاجها لا تتحدد فقط بحجم الإنتاج الليبي، حيث تلعب أسعار النفط دوراً مهماً في هذا الصدد ويتضح ذلك من النمط الذي اتخذته زيادة الإنتاج والتي تمت في مرحلتين متميزتين. في المرحلة الأولى التي بدأت في فبراير عندما انقطع معظم إنتاج ليبيا ارتفعت الصادرات بنحو 600,000 برميل يومياً لتبلغ 7 مليون برميل في اليوم، ثم انخفضت الصادرات السعودية في الأشهر اللاحقة وكان أحد الأسباب هو أن النفط الذي طرحته المملكة في السوق يختلف عن النوعية التي تنتجها ليبيا. أما في المرحلة الثانية التي بدأت في يونيو فقد ارتفعت صادرات المملكة النفطية بنحو 550,000 برميل يومياً لتبلغ 7,4 مليون برميل في اليوم (ارتفع إجمالي الإنتاج بنحو مليون برميل يومياً نتيجة للزيادة الموسمية في الاستهلاك المحلي). وكان يونيو قد شهد انهيار اجتماع أوبك بسبب اختلاف الأعضاء حول موضوع زيادة الإنتاج لخفض الأسعار، وأقدمت المملكة عقب الاجتماع إلى زيادة الإنتاج انطلاقاً من خوفها من أن ترتفع الأسعار إلى مستوى قد يؤدي إلى الإضرار بالطلب على النفط أو يقود إلى زعزعة الاقتصاد العالمي.

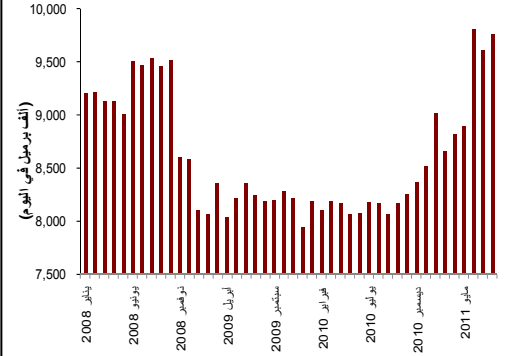
ورغم ضعف الملامح المستقبلية لمعظم الاقتصادات المتقدمة إلا أن الأداء سيأتي قوياً في الأسواق الناشئة التي تمثل المصدر الرئيسي للطلب على النفط. ويشير انخفاض مخزونات النفط العالمية إلى وجود بعض الشح في السوق يعود في جزء منه إلى مشاكل تتعلق بحجم العرض، فإلى جانب انقطاع الإنتاج الليبي هناك بعض الاضطراب في إمدادات النفط من نيجيريا وكذلك بعض المناطق خارج أوبك (اليمن وخليج المكسيك) فضلاً عن أعمال الصيانة الضخمة التي تجري على المنشآت في بحر الشمال.

في تقديرنا سينخفض إنتاج النفط في المملكة بصورة تدريجية إلى 8,8 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال العام القادم، متراجعاً بنسبة 4,4 بالمائة عن متوسط الإنتاج للعام الحالي. وبافتراض عودة إنتاج ليبيا إلى المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة بنهاية عام 2013 تقابله زيادة في الطلب على النفط عالمياً ومحلياً، هناك احتمال بحدوث تراجع طفيف في إنتاج النفط السعودي في ذلك العام.

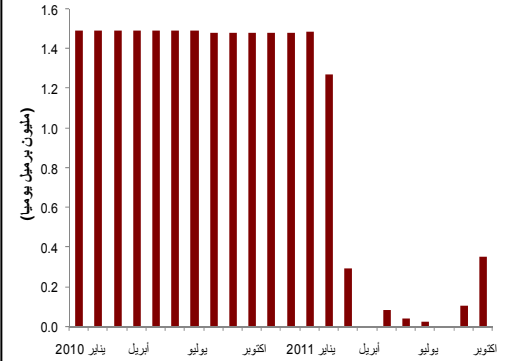
أسواق النفط



حجم إنتاج النفط السعودي



حجم إنتاج النفط الليبي





موجز التطورات الاقتصادية

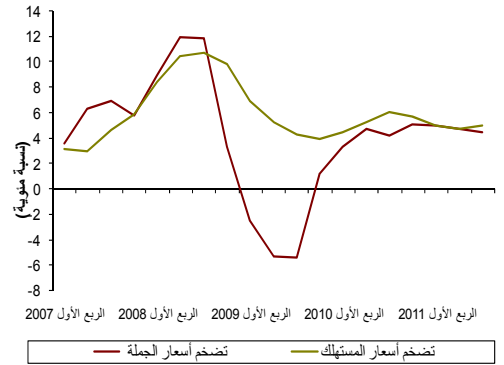
ظل تضخم أسعار الجملة منخفضاً إلى حد ما في الربع الثالث حيث تراجعت حدته إلى 4,5 بالمائة مقارنة بـ 4,7 بالمائة للربع الثاني وجاء متمشياً مع التضخم في أسعار المستهلك من حيث التراجع في أسعار الأغذية (التي صعدت بواقع 1,3 بالمائة على أساس سنوي) والارتفاع في مجموعة "سلع وخدمات أخرى" وخاصة الذهب (الذي ارتفع بواقع 33,8 بالمائة على أساس سنوي)، كما شكلت البتروكيماويات والأسمدة مصادر أخرى للتضخم في أسعار الجملة. تنعكس التغيرات في أسعار الجملة بسرعة على أسعار البيع للمستهلك، لكن لا تشكل البيانات الحالية لأسعار الجملة مصدر ضغط كبير على أسعار المستهلك في المدى القريب.

انتعشت مبيعات الأسمدة في أعقاب هبوطها المعتاد خلال شهر رمضان حيث ارتفعت في سبتمبر بنسبة 26 بالمائة على أساس شهري وبنسبة 37 بالمائة على أساس سنوي، لكن يعود جزء من هذا الارتفاع إلى تزامن عطلة رمضان مع جزء من سبتمبر بالنسبة لعام 2010. رغم ذلك هناك ارتفاع مضطرب في مبيعات الأسمدة هذا العام نتيجة للازدهار الذي يشهده قطاع التشييد، حيث ارتفعت قيمة المبيعات خلال الفصول الثلاثة الأولى من العام بنسبة 12,6 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من عام 2010؛ كذلك جاء معدل زيادة إنتاج الأسمدة خلال الفترة المماثلة قريباً من ذلك المستوى عند 12,1 بالمائة.

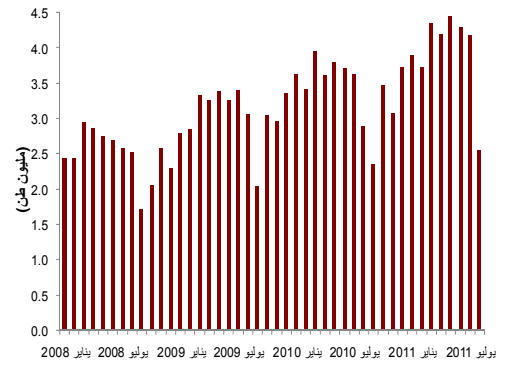
تشير بيانات أغسطس إلى أن الميزان التجاري للقطاع غير النفطي اتسع إلى 5,6 مليار دولار. وقد سجلت الصادرات غير النفطية تراجعاً طفيفاً بانخفاضها إلى 3,4 مليار دولار من 3,5 مليار دولار في يوليو نجم معظمه عن انخفاض قيمة السلع المعاد تصديرها (السلع التي تعبر المملكة وتفرض عليها قيمة إضافية زائدة). جاءت قيمة صادرات البتروكيماويات والبلاستيك التي شكلت نسبة 69 بالمائة من الإجمالي في أغسطس أعلى من مستواها في يوليو. كذلك ارتفعت الواردات من 7,7 مليار دولار في يوليو، أدنى مستوى لها على مدى 18 شهراً، إلى 9 مليار دولار في أغسطس والتي تعتبر ثاني أدنى قيمة منذ فبراير. وعلى غير المعتاد، لم يتم نشر أي تفاصيل في هذا الخصوص.

ارتفعت أسعار الفائدة بين البنوك بدرجة طفيفة في المملكة مقابل ارتفاع كبير في مختلف أنحاء العالم جراء الضغوط التي يتعرض لها القطاع المصرفي في منطقة اليورو. وقد سجل سايبور (سعر الفائدة المستخدم في التعاملات بين البنوك السعودية) لأجل ثلاثة شهور ارتفاعاً طفيفاً من 0,6 بالمائة في نهاية سبتمبر إلى 0,7 بالمائة. أما في الولايات المتحدة فقد بدأ الارتفاع في أسعار الفائدة في وقت مبكر في أوائل أغسطس وكان بحجم أكبر، حيث صعد من 0,25 بالمائة إلى 0,43 بالمائة. وتقل هذه الزيادة في سايبور كثيراً عن الارتفاع الكبير الذي كانت قد سجلته لدى انهيار بنك ليمان براذرز عام 2008 عندما قفزت من 2 بالمائة إلى 4,5 بالمائة عاكساً تأثير عاملين هما خطورة الوضع عام 2008 وقوة الموارد المالية للبنوك السعودية في الوقت الراهن.

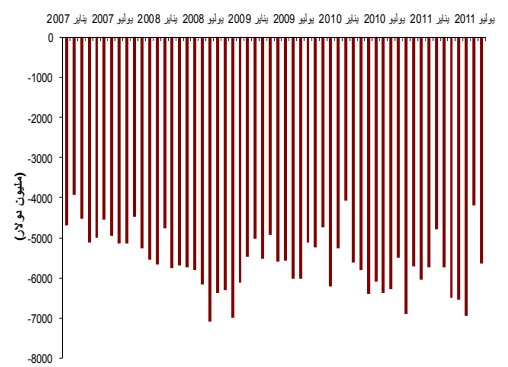
تضخم أسعار الجملة وأسعار المستهلك



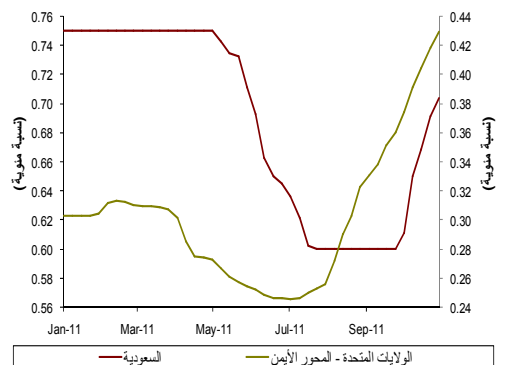
مبيعات الأسمدة



الميزان التجاري للقطاع غير النفطي



أسعار الفائدة بين البنوك





البيانات الأساسية

2012 توقعات	2011 توقعات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
الناتج الإجمالي الاسمي									
1950	2023	1630	1397	1786	1443	1336	1183	939	(بليون ريال سعودي)
520.1	539.6	434.7	372.7	476.3	384.7	356.2	315.3	250.3	(بليون دولار أمريكي)
-3.6	24.1	16.6	-21.8	23.8	8.0	12.9	26.0	16.7	(معدل التغير السنوي)
الناتج الإجمالي الفعلي									
(معدل التغير السنوي)									
-2.8	14.4	2.1	-7.6	4.2	-3.6	-0.8	6.2	6.7	القطاع النفطي
4.9	4.2	3.7	2.7	4.6	5.5	6.1	5.8	5.3	القطاع الخاص غير النفطي
5.0	5.0	5.9	5.2	3.7	3.0	3.1	4.0	3.1	القطاع الحكومي
2.7	7.1	3.8	0.2	4.2	2.0	3.2	5.6	5.3	معدل التغير الكلي
المؤشرات النفطية (متوسط)									
82.0	90.0	79.5	62.0	99.7	72.3	66.1	56.6	41.5	خام غرب تكساس القياسي (دولار/برميل)
88.8	99.3	77.7	60.5	93.4	68.1	60.5	49.5	34.7	سلة الخام السعودي (دولار/برميل)
8.8	9.2	8.2	8.1	9.2	8.7	9.2	9.5	9.0	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
مؤشرات الميزانية العامة									
(بليون ريال سعودي)									
795	1035	742	510	1101	643	674	564	392	إيرادات الدولة
753	809	645	596	520	466	393	346	285	منصرفات الدولة
41	226	97	-87	581	177	280	218	107	الفائض/العجز المالي
2.1	11.2	5.9	-6.2	32.5	12.2	21.0	18.4	11.4	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
160	160	167	225	237	267	366	475	614	الدين العام المحلي
8.2	7.9	10.2	16.1	13.3	18.5	27.4	40.2	65.4	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
المؤشرات النقدية (متوسط)									
4.4	4.9	5.3	5.1	9.9	4.1	2.3	0.7	0.3	التضخم (معدل التغير السنوي)
2.00	2.00	2.00	2.00	2.50	5.50	5.20	4.75	2.50	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد
(نسبة مئوية سنوية)									
مؤشرات التجارة الخارجية									
(بليون ريال سعودي)									
848	1085	806	611	1054	770	706	606	414	عائد صادرات النفط
1014	1241	941	721	1175	874	791	676	471	عائد الصادرات الإجمالي
430	384	362	324	377	306	236	202	154	الواردات
584	857	579	397	798	568	554	475	317	الميزان التجاري
281	551	250	79	496	350	371	337	195	ميزان الحساب الجاري
14.4	27.2	15.4	5.6	27.8	24.3	27.8	28.5	20.7	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
2555	2348	1951	1778	1882	1349	1025	733	479	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
المؤشرات الاجتماعية والسكانية									
28.8	27.9	27.1	26.3	25.5	24.8	24.1	23.4	22.7	تعداد السكان (مليون نسمة)
10.5	11.0	10.2	10.5	9.8	11.0	12.0	11.5	11.0	معدل البطالة (ذكور، فوق سن 15، نسبة مئوية)
18059	19317	16017	14158	18651	15523	14806	13503	11039	متوسط دخل الفرد

المصدر: توقعات جدوى للأعوام 2011 - 2012. مؤسسة النقد العربي السعودي لأرقام الناتج القومي والمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية. مصلحة الإحصاءات العامة وتقديرات جدوى لأرقام النفط والمؤشرات الاجتماعية والسكانية.



إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للإستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للإستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو إكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى إستخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لإتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.